باعة الصحف في الديوانية

شعبيتهم كبيرة ومشكلاتهم كثيرة ومطالبهم متواضعة!

اختيارات جمة جعلتني اتخذ طرائق منتقاة خلال بحثي عن تحقيق صحفي يتعلق بباعة الصحف في محافظة الديوانية يدخل في صلب معاناتهم اليومية في توزيع الاف النسخ بين الناس ، فهولاء الباعة الكادحون منهم من يحمل عشرات الصحف بين يديه ويتجول في اسواق وشوارع وازقة المدينة بحثاً عن منْ يشتري ما يحمله من صحف (دسمة) بشتى الاخبار ،ومنهم من اعتاد اتخاذ (جنابر)خاصة بهم بوسط المدينة لبيع الصحف لمختلف شرائح المجتمع الديواني.

الديوانية/باسم الشرقي

ويرى عدد من المواطنين ان باعة الصحف في المحافظة يتمتعون بشعبية كبيرة لكون الكثير من المثقفين والصحفيين يلتقونهم وهم أصدقاء حميمون اليهم اضافة الى بقية المواطنين الذين يعتبرون زبائن غير مستمرين لديهم فيضفي هذا الالتفاف حولهم أشياء كثيرة على شخصيتهم وثقافتهم وتعبيرهم فتجد الكثير منهم ملماً بأمور عديدة وهذا ينشأ من كثرة مطالعتهم للصحف والمجلات وكذلك الاحتكاك المستمر بالطبقات والثقافات والاهتمامات المتعددة فتتولد لديهم هذه الملكة ولكن ومع هذا فانهم يجاهدون من اجل إيصال المعلومة مهما كان نوعها الى متتبعيها والمهتمين بها فتجد أوقاتهم كلها عمل ومواعيد من اجل قوت حياتهم اليومي.

/المدى/التقت عدداً من باعة الصحف فكان معهم هذا الحوار الذي كشف الكثير من المتاعب التي يعانونها طوال ايام الاسبوع.

اول من التقيناه حسن وكالة:"وهو لقب اطلق عليه من نخب ثقافية وصحافية في المحافظة لكونه يشيع الاخبار التي تتناقلها السن الصحفيين والمثقفين والرياضيين في المحافظة إضافة الى الاخبار المتعلقة بشؤون المحافظة الاخرى فتجده يعرف كل صغيرة وكبيرة تدور في هذا الشأن وهو دائماً يحمل تلك الاخبار وينقلها قبل ان تنقلها وسائل الاعلام لكونه سريع الالتقاط والبث، برغم انه بصير ولكنه كبير في عقله وتعاونه مع هذه النخب ما جعله يكون محبوباً ومقبولاً من الجميع بسبب طرائف الاخبار التي يحملها في احيان كثيرة، حسن يقول: معاناتي كبيرة مع العمل والاوساط المختلفة في المحافظة،اخرج من البيت يومياً في الساعة السابعة صباحاً وانتظر الصحف التي تصل في اغلب الاحيان في الساعة التاسعة صباحاً واقوم بوضعها على جنبر وسط المدينة وغالباً ما تعرض هذا الجنبر الى التحطيم من قبل رجال البلدية ، ويستمر عملي حتى الساعة الثامنة ليلاً وطوال النهار يلتقي بقربي عدد كبير من الصحفيين والمثقفين ورجال الاعمال والموظفين والمواطنين بمختلف اتجاهاتهم وهم يشترون مني الصحف ، ويتواصل عملي على مدار الاسبوع من اجل اعانة عائلتي على تحمل شظف العيش، وابدى حسن تذمره من بعض من لم يشتر منه ويطالع الصحف كلها دون مراعاة لشعوري في ذلك لكني اتحملهم من اجل ان يتواصلوا في متابعة ما ينشر في الصحف من اخبار متنوعة تنمي قدراتهم ، وذكر حسن لنا طرفة بقيام احدهم وبحسب شخصية رياضية في اتحاد رياضي بسرقة جريدة رياضية منه في احد الايام ووبخته لكنه نفى السرقة،ويقول انه كثيراً ما يسمع الاخبار من قبل جهات متعددة ويقوم بنقلها فيما بينهم لكونهم يعتمدون عليه في هذا التواصل الا ان عدداً منهم يوصل له اخباراً كاذبة تثير الفتنة فيما بينهم وتجدني في اغلب الاحيان اعيش بمأزق معهم.

ويضيف حسن:"انه يعيش سجالات رياضية وسياسية وامنية مختلفة مع مختلف المتخصصين والمواطنين الذين يقفون بجانبه وكأنني مدير اخبار قناة محلية واعترف بان هذه الامور ولدت له طاقة ثقافية محترمة بين ناسه.

اما رسول عبد فيقول:" الوضع الصعب دفعني للتوجه نحو هذا العمل، وها انا اليوم موظف حكومي بعد اكثر من ٢٠ عاماً بين بيع الصحف والدراسة تكللت بتوظيفي وبرغم ذلك فانا امارس مهنتي حتى استطيع توفير مبلغ جيد يعينني في تحمل هموم الحياة، وعن تأثره بعمله قال:" خلال دراستي تولد لدي حس ثقافي وعملت على تطويره بالمتابعة التي جعلتني اطلع على ما حولي من صحف وكتب ومجلات لكن الحقيقة لم امارس الكتابة لاسباب كثيرة ولكن هذه الامور اثرت في ثقافتي اليومية بشكل جيد، وبخصوص معرفته الزبون يقول،اعرف الزبون مباشرة ببضاعتي ،فهي مصدر رزقي وثقافتي.

اما حسين علي فيقول:"منذ ٢٢ عاماً وانا امارس مهنة بيع الصحف وهي مصدر رزقي الوحيد لكوني لم اجد اي وظيفة تعينني على حياتي اليومية وبرغم مصاعب البرد والحر والمطر وخطر الشوارع الا انني ماض في عملي بدءاً من ساعات الصباح الاولى وحتى الظهر اتجول بين اسواق المدينة عارضاً صحفي للبيع .

وابدى حسين شكواه في تراجع ربح الصحف خلال السنوات الاخيرة ويقول ان الربح لايساوي قدر قوت عائلته اليومي وتأثر بيع الصحف بارتفاع الكثير من الاسعار التي اثرت سلباً في سعر الجريدة.

في حين فيقول عكاب حسين : بعد ان اكملت دراستي وانهاء خدمتي العسكرية لم اجد فرصة عمل في دوائر الدولة بعد ان طرقت جميع ابواب الوزارات وبما اني لا أمتلك اية مهنة اخرى اضطررت الى العمل في مهن حرة عدة حتى استقر بي الحال بعد سقوط النظام السابق الى العمل بائعاً للصحف لاعالة زوجتي واطفالي والحمد لله الامور تسير بشكل مقبول برغم تعبي من التنقل في العمل بين مركز المدينة وقضاء الشامية،ولكن ما يميز هذه المهنة انها لا تحتمل الخسارة فنحن نبيع الصحف على مبدأ التصريف اي نبيع الصحف غير المباعة الى المتعهد ليقوم بارجاعها بدوره الى الصحف كمرتجع وبهذا فهي لا تحتاج الى رأسمال وانما تحتاج الى جهد فقط نبذله من عمرنا المتعب.

يقول الشاب طالب كاظم:" من الأسباب التي دعتني الى ممارسة هذه المهنة عدم توفر فرص العمل، كنت قبل سقوط النظام السابق اعمل سائق اجرة وفي البناء اما الآن وبعد ان انحسر عملي في هذه المهن حط بي الرحال في مهنة بيع الصحف التي مارستها لفترة ١٠ سنوات بين اعوام ١٩٨٧ الى ٩٧وهكذا تراني عائداً من ناحية الدغارة التي اقوم ((بذرعها يومياً)) حتى عودتي حاملاً مختلف الصحف من اجل بيعها الى موظفي الدوائر الحكومية و اصحاب المحال والمكاتب، وامارس هذه المهنة منذ سنة ونصف والحمد لله فهي توفر لي دخلاً معقولاً في زمن البطالة وانا احاول الحصول على وظيفة للتعيين في سلك الشرطة حتى يتم عتقي من هذه المهنة المتعبة على حد وصفه.

وحول شراء الصحف بالنسبة للباعة واسعار شرائها وبيعها يقول محمد هميل: نحصل على الصحف من متعهدي التوزيع ونحن نشتري من المتعهدين مباشرة اما اسعار الصحف فتختلف من صحيفة لاخرى وهي تتراوح ما بين(١٠٠-١٧٥) ديناراً ويتم بيعها الى القارئ بـ ٢٥٠ ديناراً وبعض الصحف تباع بـ ٥٠٠ دينار اما باعة الصحف في الكراجات فيبيعون الصحف بـ ٣٥٠ ديناراً.

ويؤكد محمد:"ان الصحف التي مضى على اصدارها عدة ايام نبيعها بأسعار زهيدة تتراوح ما بين(٥٠-١٠٠) دينار وفي بعض الاحيان اعطي ما يتبقى منها مجاناً الى الناس مضيفاً ان المواطن يعلم انها قديمة الا انه يتسلى بها، مشيراً الى ان الصحف الاكثر رواجاً هي الصحف التي تحمل على اغلفتها اخباراً تهم المواطن والتقاعد والاخبار المهمة، مؤكداً ان اسعار الصحف تتراوح ما بين(٢٥٠-٥٠٠) دينار، موضحاً ان الصحف تتبع جهات متعددة فبعضها تتبع الاحزاب والبعض الآخر مستقل يمول ذاتياً.

وبشكل عام هي فرصة جيدة لي كشاب انا ادرس مسائي واعمل في الصباح في هذه المهنة واوفر مبلغاً جيداً لي ولعائلتي.

متعهد توزيع الصحف في محافظة الديوانية قاسم ابو عباس يقول::" تسلم الصحف والمجلات غالبا ما يكون في ساعات الصباح المبكرة الى المكتبة وسط المدينة على شكل وجبتين.

ولدينا في مركز المحافظة عدة موزعين وكذلك خارج مركز المحافظة حيث وصل عدد الموزعين في المرحلة الأخيرة أكثر من ٢٠ موزعا موزعين على الرقعة الجغرافية لمحافظة الديوانية مثل (الشامية والدغارة والحمزة وعفك وسومر والبدير والصلاحية والمهناوية) وغيرها حيث نقوم بتسليم الاقضية والنواحي القريبة، أما في مركز المدينة فان لدينا ثلاثة مكاتب بيع صحف فقط بعد ان كانت اكثر من ١٠ قبل سقوط النظام السابق ،أما الباقون فهم متجولون على المحال ودوائر الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والحركات.

ماذا تعملون بالصحف غير المباعة.

بعد تسلم الجرائد وتوزيعها تبقى هناك أعداد غير مباعة فيتم جمعها ولمدة أسبوع وتنظم بقوائم لكل جريدة قائمة خاصة ونقوم بإرسالها إلى الشركة الخاصة بكل جريدة أو مجلة مثل شركة الازدهار ودار القلم ووكالة المدى وغيرها كثير وان التسمية التي نطلقها على المجلات والجرائد والتي لا يتم بيعها وهي (المسترجعات).

بماذا يطالب المواطن في كثير من الأحيان ؟ من خلال خبرتنا في العمل فقد أصبحت مطاليب المواطنين والإخوة حاضرة لدينا قبل أن يقولوها فهم يطالبون دائما بإيصال الصحيفة بأسرع وقت وكذلك يبحثون عن الخبر الجيد المباشر مثل أخبار زيادة الرواتب والمتقاعدين أو غيرها من الأخبار الحيوية والحساسة والتي هي بتماس مباشر معهم .

ما المدة التي قضيتها في هذا العمل ؟

لقد قضيت مدة أكثر من ٢٥عاما في هذه المهنة فمنذ عام ١٩٨٣ وأنا اعمل في هذا المجال انذاك كنا نعمل مع الإعلام حيث نتمتع بالدبلوماسية بجذب الناس وكذلك الناس أنفسهم ينجذبون ألينا لطبيعة عملنا.

هل هناك فرق بين العمل قديما وحديثا ؟ أود أن أسجل شيئاً بهذا الخصوص وأشكركم على هذا السؤال ، فقد عانينا في السابق كثيرا في مجال عملنا ، فتقوم الجهات الخاصة بالطبع والتوزيع بفرض المطبوع علينا في قسم من الصحف الخاصة بالنظام البائد وغيرها حيث تبقى لدينا كميات كبيرة منها ولا نعرف كيف نتصرف فيها فيحدث لدينا خسارة مؤكدة وأنا شخصيا مررت بهذا الأمر.

أما الان فالأخذ حسب الطلب وبالكمية التي تريد وكذلك المسترجع مفتوح حتى لو كان ١٠٠٪ ونحن نبارك هذا الأمر وان دل على شيء إنما يدل على القدرة على تصريف الجريدة بسهولة وحرية وهذا هو نوع من أنواع حرية الصحافة الجديدة في العراق .

هل لديكم مساعدون في العمل ؟ نعم أنا اعتمد على خبرتي أولا في العمل خلال التراكم الزمني عندي وكذلك اعتمد على زميلي الذي يقوم بكتابة الأخبار المفيدة والتي اشرنا إليها ويقوم بعرضها على ورقة في مقدمة الجريدة على شكل لوحة تكتب بخط اليد تهم شريحة معينة من الناس أو خبر عام ولكنه مهم للكل حيث يعتبر هذا الفعل مفيداً للمواطنين فهو أفضل من أن يبقى المواطن يبحث في الصحيفة أو انه يبحث في كل الصحف من اجل الحصول على الخبر الذي جاء يبحث عنه.

وطالب ابو عباس:"من بلدية الديوانية وقائممقامية الديوانية بتخصيص اكشاك خاصة لباعة الصحف على غرار الدول المتحضرة في المستقبل القريب، والسماح للباعة الحاليين بممارسة عملهم بشكل لا يؤثر في حركة الناس.

بينما يقول محمد كامل :" انا اعمل بائعاً للصحف منذ عدة سنوات ونحن نتعامل مع عدد من الصحف اليومية الاكثر رواجاً فهناك صحف مستقلة وصحف تصدر باسم الاحزاب ولكل واحد اتجاه معين. ولكل صنف قراء فأنا اتعامل مع ١٥صحيفة يومية وهناك صحف اسبوعية مهمة ، ولكل جريدة عدد معين في البيع فبعض الصحف ابيع منها أكثر من٣٠والبعض الاخر اقل.

المواطن ستار جبر يقول:"انه من اشد الناس تعلقاً بالصحافة ففي السابق كنت اشتري صحيفة واحدة لأن الاخبار في بقية الصحف متشابهة اما اليوم فانني اشتري ثلاث الى اربع صحف لقراءتها، بفضل الانفتاح الجيد على واقع الاعلام الذي تبرزه كثرة المؤسسات الصحفية التي كانت غائبة في السابق.

و لكن للاسف ما نراه اليوم في بعض الصحف وما يجري لا ينقل بحقيقته الكاملة فبعض الصحف تعمل على فبركة اخبار تعمل على نشرها للكسب المالي وترويج بيع تلك الصحيفة ومع الاسف فهي بعيدة كل البعد عن الحقيقة، وبخصوص باعة الصحف فهم مشكورون على جهدهم في ايصال الصحف الى ابعد نقاط التوزيع في المحافظة وانا يصادفني الباعة في الكثير من الاماكن وهم يحملون هذه الكميات من الصحف بغية بيعها والاعتياش على موردها اليومي، ويا حبذا لو اهتمت بهم المؤسسات الصحفية والنقابية وجعلتهم من ضمن اسرتها ،لانهم منهم واليهم وحال عملهم مرتبط بعمل المحاسب او المدقق او الاداري او الموزع والخ في المؤسسات الصحفية.

الكاتب الصحفي حيدر الحسناوي يرى:" ان باعة الصحف في المحافظة نخبة من النخب الثقافية والحضارية فيها كونهم يمارسون عملهم بروحية مخلصة ويلتقون يومياً باجناس مختلفة ابرزها رواد شراء الصحف وكم كبير من المثقفين والصحفيين ، وبالنسبة لي اكن لهم كل الاحترام والتقدير واطلق عليهم لقب ناشري الثقافة والتسامح في محافظتنا وهم يحملون اجمل رسائل التلاقي بين العالم اجمع.

الشركة العامة لتجارة السيارات

عمل بلا ارباح.. و٢٨٦٠ منتسباً يواجهون مصيراً مجهولاً

بغداد/ ايناس طارق

بدانا رحلة شراء سيارة ملائمة لقانون المرور الخاص بنظام الزوجي والفردي فتوجهنا الى قسم التسويق التابع للشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن الكائن في شارع الصناعة من اجل اتباع الاجراءات الخاصة بالتسجيل ومن ثم بعد ذلك الحصول على سيارة اجرة.فاكتشفنا اعداد كبيرة من المواطنين من اجل التسجيل على هذه النوعية من السيارات إضافة الى انواع اخرى من السيارات فتوجهنا الى المركز الرئيسي الكائن في منطقة الوزيرية للحصول على معلومات تكون اكثر وضوحا لتساعد المواطن الراغب باقتناء سيارة بسعر مناسب للتعرف على جميع المواصفات التي رشحت الشركة العامة لتجارة السيارات ان تكون مكان ثقة من قبل الدول المجهزة من جهة والمواطن العراقي من جهة ثانية .الاستاذ ثامر الهيمص معاون المدير العام لشركة العامة لتجارة السيارات بدأ حديثه قائلا.

بعد سقوط النظام المقبور تعرضت الشركة الى النهب والسلب بصورة كاملة وتقدر الادوات الاحتياطية التي كانت موجوده في المخازن بقيمة سبعمئه وخمسين مليون دولار بالاضافة الى السيارات التي كانت مستوردة من قبل الشركة العامة لهذا كان لابد من اعادة بناء واعمار الشركة بالدرجة الاولى ومن ثم البحث عن حلول لعودة الشركة لممارسة نشاطها من جديد .

واضاف الهيمص ان كلفة بناء المخازن التي كانت من التمويل الذاتي للشركة بلغت تسعة عشر مليون دينار بعد تعاون العاملين والموظفين التابعين للشركة لان المقاولين طلبوا مبلغ خمسة وستين مليون دينار فكان لابد من ايجاد كلفة اقل تساعدنا على تنفيذ الخطط المستقبلية وخصوصا بعد سقوط الطاغية واتباع نظام الخصخصة.

ويلاحظ ان عدد المواطنين في تزايد واقبال للتسجيل على السيارات التي تستورد من قبل الشركة وهذا ما لوحظ في قسم التسويق الخاص بالشركة ووجود زخم وتزاحم من المواطنين للحصول على حجز ورقم يحدد التاريخ بتسلم السيارة يقول المواطن ثائر محمد لقد وجدنا صدقية في التسليم وإذا حدث تأخير ونحن نقدر الظروف الامنية كان لابد من تسلم السيارة قبل خمسين يوما ولكن الظروف التي ذكرتها جعلت الشركة تتاخر في تسليمنا السيارات ونحن نقدر ذلك لان السبب خارج عن سيطرة الشركة وحسب علمنا ان الاستيراد يكون عن طريق ميناء البصرة.

يقول مصطفى حسن لقد دفعت مبلغ ثمانية ملايين دينار بموجب صك مصدق من مصرف الرافدين ومن ثم تسلمت وصلا يحمل رقم وتاريخ التسجيل باسمي ولا يحق لاي شخص تسلم السيارة بدلا مني مهما كانت درجة قرابته مني وقد شجعني وزاد الثقة بالشركة هو تسلم كل مواطن سيارته التي سجل عليها وبنفس الطريقة التي اتبعتها في التسجيل وقد سجلت على البيجو التاكسي لان اسعارها في المعارض مرتفعة وخصوصا انها تتماشى مع نظام المرور الزوجي والفردي .

واكد الهيمص ان الشركة العامة بذلت جهوداً كبيرة من اجل الايفاء بعقودها وخصوصا العقود الخاصة بمذكرة التفاهم وبلغ عدد السيارات التي وزعت على اصحابه المسجلين منذ سنة١٩٨٠ ٢٠٠٠٠ سيارة موديل بيجو ٢٠٠٦ وبتخفيض ٤٠٪ وللعلم ان بعض الشركات التي تعاقدت مع الشركة قبل احداث ٢٠٠٨/٩/٤ ارادت عدم الايفاء بالتزاماتها بسبب تعرض العقود والاوارق الثبوتية الى الحرق والضياع و لولا اصرار الجهات المسؤولة على اثبات حق الشركة والمواطن العراقي عن طريق نشر ذلك بالصحف والفضائيات وهنا اصبحت الشركات في موقف لاتحسد عليه ومنها شركة بيجو الفرنسية والفولكا الروسية ثم جهزونا بالسيارات ولكن بعد رفع الاسعارنسبة اكبر من المتعاقدين عليها سابقا وفق مذكرة التفاهم .

واشار ثامر الهيمص ان الشركة اتبعت نظاماً جديداً للتمويل الذاتي وذلك عن طريق استيراد سيارات بعد الاتفاق مع شركات عالمية ومن ثم بيعها الى المواطنين ودوائر الدولة مقابل نسبة خمسة بالمئة تحسب للشركة نتيجة استخدام الكراجات والكوادر البشرية .

وقد اسست الشركة نظام وبساييد (موقع الشركة على شبكة الانترنيت) في ٤ /٣/ ٢٠٠٨ كوحدة مستقلة وترتبط مباشرة بالمدير العام وكان تأسيس هذا الموقع الكتروني من اجل نشر اسعار سيارات الشركة واحتياجاتها من انواع السيارات والمكائن والمولدات بالمقابل استقبال العروض المعروضة من الشركات العربية والاجنبية وهذا ما حصل في العقد المبرم مع دولة ايران اتفقنا على التفاصيل بعد طرح فكرة ٥٪ وافهامهم موقفنا وكانت وجهات النظر متقاربة وبدأ التجهيز بموافقة مجلس الوزراء وهناك شركات اخرى مثل شركة مازده الهولندية وروز النمساوية وكمبرد الاسبانية لتجهيزنا بالمولدات وتشمل حجم ١٠ كي في الى ٥٠٠ كي في وتجهز بها دوائر الدولة والمواطنين .

وفيما يخص مخازن الشركة في المحافظات اشار الهيمص ان مخازن الشركة الموجودة في محافظة البصرة والتي تعتبر حاليا المركز الرئيسي لتسلم السيارات والمعدات الاخرى والادوات الاحتياطية المنفذ الوحيد حاليا بالرغم من وجود مخازن للشركة في محافظة نينوى ولولا التوترات الامنية هناك لكانت لدينا اكبر مخازن تجارية مع اوروبا عن طريق دولة تركيا .الموصل إضافة الى مخازن في محافظة ميسان قيد الانشاء وهناك ايضا مخازن في مدينة الكوت - جرف النداف التي تستخدم مخازنها حاليا بدل محافظة البصرة والمواطن يتسلم سيارته من هناك بعد ابراز الاوراق التي تثبت موقفه القانوني الصحيح لتسلم السيارة وهناك ملاحظة يجب الانتباة اليها ان بعض المواطنين يقوم ببيع سيارته قبل تسلمها عن طريق اتفاق يتم بينه وبين المشتري الجديد قد يكون ضمن المبلغ ذاته او اكثر وهذا من حق المواطن المسجل ولكن لا يجوز تسلم السيارة الامن الشخص المقيد اسمه في الاوراق الخاصة بالتسليم وتصدر السنوية باسمه ولوحة تحمل رقما مسجلاً في السنوية واذا قام بالبيع فيكون ذلك (بوكالة خاصة او ما تسمى وكالة تحمل صورة).

وبالنسبة الى ارتفاع اسعار المواد الاحتياطية الخاصة بالسيارات المستوردة اكد ثامر الهيمص ان الشركة العامة لتجارة السيارات تعطي ضمانا لمدة ستة اشهر لتصليح السيارات ضمن كراجاتها وذلك يكون عن طريق ممثل للشركة المجهزة التي يكون لديها مكتب في بغداد ونحن بدورنا نكون قد تاكدنا من موقف الشركة القانوني من خلال سفاراتنا بالخارج نرسل بمعلومات الى الملحق التجاري العراقي باعلامنا عن موقف الشركة من حيث التحاسب الضريبي والغرامات التأخيرية.

وعدم وجود اكثر من وكيل لها في العراق وانما وكيل واحد حصريا فيتم التعاقد معها وتفتح بعد ذلك مكتباً في بغداد او ورشة لتصليح العطلات الحاصلة في السيارات وان يكون العطل ضمن المحرك اي القطع الانتاجية فقط (مثل عطل الكير او المحرك)

وهناك بعض التساؤلات من قبل المواطنين عن فكرة البيع بالتقسيط هل تساعدعلى زيادة المبيعات ومن ثم زيادة ارباح الشركة قال الهيمص ان البيع بالتقسيط يكون من خلال المصارف مثل مصرف الوركاء او دار السلام والشركة لاعلاقة لها بذلك فقط تسليم المواطن المسجل على السيارة ويكون القرض هنا مقابل فوائد وقد تكون الفائده كبيرة تصل احيانا الى ٢٠٪ من قيمة الصك.

ولهذا نلاحظ ان مثل هذه القروض تكون قليلة وتحدث بعد رهن عقار او غيره ويكون ذلك حسب سياسة البنك ..

وبالنسبة الى ارباح الشركة اكد ثامر الهيمص ان الشركة تعتمد نظام التمويل الذتي بمعنى ان لاوزارة التجارة ولا المالية تدفع مبالغ مالية وحتى بالنسبة الى رواتب الموظفين يتم دفعها من قبل الشركة التي تعاني تضخماً كبير جدا بحيث يصل عدد المنتسبين الى ٢٨٦٠ منتسباً الى حد سنة ٢٠٠٨ الارباح لاتوجد لان الشركة تدفع رواتب تقدر ملياري دينار شهرياً وعندما كان عدد الموظفين سنة ٢٠٠٦ اقل وزعت الشركة ارباحاً ولكن حاليا لايمكن وكل ذلك حدث بسبب عودة الموظفين السابقين المفصولين سياسيا.واكثرهم كبار في العمرولايمكن قيامهم بواجباتهم وبذل الجهود في العمل.

واشار الهيمص اذا لم يتم التعاون مع الشركة في دفع رواتب الموظفين في حالة تطبيق سلم الرواتب الجديد من قبل وزارة المالية التي وعدت بالمساهمة بدفع جزء او قسم من الرواتب لمنتسبي الشركة واذا حدث العكس الشركة سوف تكون معرضة للخصخصة بمعنى سحب الرصيد المتراكم من البنوك وهذا اقتصاديا يعتبر انهياراً لكيان الشركة التي قد تحولها الحكومة الى شركة مساهمة (او قطاع مختلط).وهنا ماذا سوف يكون مصير المنتسبين الى الشركة؟